

قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٨

بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية
للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر كل من استخدمات واردات الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق
الدولية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٨٢٣٣٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين
ومائتان ثلاثة وثلاثون ألف جنيه لا غير) وذلك وفقا لما يلى :

أولا - الاستخدامات الجارية :

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٦٧٧٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره ستة ملايين وسبعين ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

(أ) بحالة الباب الأول : أجور بمبلغ ١٠٥٥٠٠ جنيه .

(ب) بحالة الباب الثاني : النفقات الإدارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٧١٥٠٠
جنيه (منه مبلغ ٣٥٠٩٠٠ جنيه فائض حكومة) .

ثانيا - الاستخدامات الرأسمالية :

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١٤٦٣٠٠
جنيه (فقط وقدره مليونا وأربعمائة وثلاثة وستون ألف جنيه لا غير) موزعة على
البابين التاليين :

(أ) بحالة الباب الثالث : الاستخدامات الإسهامية بمبلغ ٨١٥٠٠ جنيه .

(ب) بحالة الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦٤٨٠٠٠ جنيه .

ثالثا - الارادات الجارية :

قدر الارادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٦٧٧٠٠٠ جنيه (فقط
وقدره ستة ملايين وسبعين ألف جنيه لا غير) .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدر إيرادات الرأسية للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ١٤٦٣٠٠ جنية (فقط وقدره مليونا وأربعمائة وثلاثة وستون ألف جنيه لا غير) موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسية متنوعة بمبلغ ٧٠٠٠٠ جنية .
(ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٧٦٣٠٠ جنية قروض من بنك الاستثمار القومي لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلزم الهيئة بمراقبة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث - الاستخدامات الاستثمارية - إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل أبواب موازنة الهيئة بما يخص لها مناعتمدات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٨٨ يعمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ذي القعده سنة ١٤٠٨ (٢٨ يونيو سنة ١٩٨٨) .

حسني مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة للشئون المعارض والأسواق الدولية
للسنة المالية ١٩٨٩/٨٨

البيان	١٩٨٩/٨٨	البيان	١٩٨٨/٨٧
جنيه		جنيه	
باب ١ - إيرادات سيادية	٩٦٠٠٠	باب ١ - أجور	١٠٥٥٠٠
باب ٢ - إيرادات جارية وتحويلات جارية	٤٩٦٥٠٠	باب ٢ - تحويلات جارية	٧١٥٠٠٠
هذه مبلغ ٣٥٠٩٠٠ جنديض (الحكومة)			
حملة الإيرادات الجارية	٦٧٧٠٠	حملة الاستخدامات الجارية	٦٧٧٠٠
باب ٣ - إيرادات رأسمالية متوجهة	٥٩٣٥٠	باب ٣ - الاستخدامات الاستثمارية	٨١٥٠
باب ٤ - القروض والتسهيلات الائتمانية	٦٤٠٠	باب ٤ - التحويلات الرأسمالية	٦٤٨٠
حملة الإيرادات الرأسمالية	٦٣٣٠	حملة الاستخدامات الرأسمالية	٦٤٣٠
إجمالي الإيرادات	٦١٩٧٠	إجمالي الاستخدامات	٨٣٣٠